أية ثقافة لأية أهداف؟

ملاحظات أولية(*)

د. سامي سويدان

ربّما كانت التحوّلات التي جرت مؤخّراً في «الاتحاد السوفياتي» و«أوروبا الشرقية» من أهمّ أحداث النصف الثاني لهذا القرن، وقد تحكم مضاعفاتُها التطوّرات المختلفة التي سيشهدها العالم في السنوات أو العقود اللاحقة. فسقوط الأنظمة «الشيوعية» في هذه البلدان، وتعرّض الكثير منها للصراعات الداخلية بين القوميات المتعدّدة التي تتكوّن منها، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادّة الناجمة خاصّة عن المشكلات التي تطرحها عمليات الانتقال من اقتصاد الدولة الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الرأسمالي، أدخلت على الساحة الدولية كثيراً من المتغيّرات التي ليست نهاية الحرب «الباردة»، وزوال الخطر الشيوعي، وانهيار الاتحاد السوفياتي كقوّة عظمى متكافئة إلى حدّ كبير مع الولايات المتحدة الأميركية، وتفرُّد هذه الأخيرة بالزعامة التي تفرضها خاصّة قوّتها العسكرية وهيمنتُها الاستراتيجية على العالم إلاّ بعضها. ولعلّ في حرب الخليج وما انتهت إليه من تدمير العراق والاستمرار في حصاره واستنزافه، ومن تكريس سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على ثروات الخليج النفطية والمالية وإقامتها المزيد من الاتفاقات والقواعد العسكرية فيه، مؤشّراً على طبيعة المعطيات الطارئة وأبعادها الفعلية. ضمن هذا السياق تمّ إجمالاً حسم الصراعات الدموية في لبنان، باستثناء جنوبه، والانتقال بهذا البلد من حالة الحرب إلى حالة السلم، وأطلقت منذ ٣٠ تشرين الأول الأخير عملية المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية في سعي أميركي واضح لترتيب أوضاع المنطقة بما يؤمّن مصالحها الأساسيّة فيها بشكل أكثر فعالية واستقراراً على المدى البعيد.

قد تكون الظاهرة الأبعد أثراً وخطورة ـ على المستوى الثقافي ـ لما شهده الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه من تهدّم وتفتيت هي **غياب الأفق الفكري** الذي يمكن للانقلابات السياسية والاجتماعية التي تعصف بالبلدان المذكورة أن تندرج في إطاره أو تسعى لبلوغه. إذ لم تتوصّل تلك الانتقادات التي وُجّهت إلى أنظمة الحكم في هذه البلدان من الداخل أو الخارج، وبمنهجية رصينة أو تهجّمية رخيصة، وعلى امتداد عقود عدّة، إلى بلورة طرح بديل للنظرية الماركسية التي كوّنت الأرضية المعرفية الصلبة التي نهضت عليها وتفرّعت منها معظم الأطروحات الفكرويّة التي شكّلت أعمدة النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي وأمّنت تماسكه. وعندما جرى التخلّي عن هذه الأرضية تهاوت الأعمدة وارتدّت القوى الاجتماعية التي كانت متلاحمة على أساسها، في غياب بدائل مستحدثة وملائمة، إلى تلك الجاهزة والتقليدية المتمثّلة بالعصبويات القومية و/أو التعصّبيات الدينية، وغلبت في ردّات الفعل السائبة على النظم والقيم السائدة حتى ذلك الحين الشعاراتُ والقيم التي روّجتها الدعاوى النشطة في البلدان الرأسمالية المتطوّرة، وأصبح العيش في هذه البلدان أو تقليده في أكثر مظاهره استهلاكية وتفاهة حلمَ الملايين من الشعوب الخارجة من كابوس القهر والعوز، الطامحة إلى الحرية والرفاهية، لترتطم غالبيتها الساحقة بواقع الكبت والجوع و/أو تصطدم ببعضها في نزاعات سياسية ومعارك عسكرية، وتتعالى صرخات الاستغاثة والاستجداء من المسؤولين الجدد في أكثر المواقف تحقيراً للذات وامتهاناً للكرامة. ولم تقتصر نتائج هذا الفراغ الثقافي على الأحداث الراهنة وآثارها المستقبلية، بل تعدّتها إلى الماضي في أكبر عملية طمس وتشويه لتاريخ ونضالات شعوب بأكملها. فيتعرّض الحزب الشيوعي في أكثر من بلد، وفي ظلّ التهليل المحموم للـ «ديموقراطية» الليبرالية (على النمط الرأسمالي الأوروبي أو الأميركي) للحظر والإلغاء، وتصبح ثورة ١٩١٧ في روسيا،وهي غالباً ما قورنت من حيث الأهمية العالمية بثورة ١٧٨٩ في فرنسا، عاراً يعمل المسؤولون الجدد هناك على محوه ونسيانه؛ وفي الوقت الذي تُدكُّ فيه تماثيل لينين في أكثر من ساحة ترتفع صلبان الكنائس والأيقونات ويمجّد الأباطرة وأمراء التجمّعات القومية والعرقية. هكذا تجري أهمّ التحوّلات التاريخية في العالم أواخر هذا القرن مع غياب شبه كامل لبعد ثقافي مناسب لها، لتدلّ بذلك على الدور الهامشي الذي يشغله المثقّف في هذه المرحلة الجديدة، رغم كل المخاطر والمآسي التي يتضمّنها مثل هذا الغياب.

> تحوّلات في أوروبا بأقلّ كلفة، ومحافظةٌ على الأوضاع السائدة في المنطقة العربية بأبهظ كلفة!

لا يختلف الأمر كثيراً، من هذه الزاوية، في المنطقة العربية ـ ولبنان منها ـ عنه في العالم، وإن تميّز بكونه أكثر إزراءً. فالنشاط الثقافي الذي يبلور طرحاً عربياً استراتيجياً مناسباً لمواجهة التوازن العالمي الجديد والمتغيّرات العربية الطارئة من حرب الخليج إلى المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، غائب بشكل شبه تام. وتبدو المداخلات أو الندوات التي تطرّقت إلى هذه الموضوعات مصابة

(*) الإحصاءات الواردة في هذا المقال مأخوذة من Le Monde Diplomatique، أيار وتشرين الأول ١٩٩٠، وأيار وحزيران وتموز وآب وتشرين الأول ١٩٩١.

باستعادة شعارات وأطروحات قديمة، أو بتأكيد أوّليات عامّة وبدائية. وتبقى المسائل الأساسية التي تطرحها هذه المتغيّرات على المثقّف العربي دون معالجة. وخلافاً لما حصل في البلدان «الشيوعية» فإن هذه المتغيّرات تمّت في تناقض حادّ مع تطلّعات الجماهير العربية التي بدت عاجزة عن الفعل والتأثير، كما أنها دعّمت أنظمة الحكم العربية الأكثر رجعية وارتهاناً للولايات المتحدة الأميركية وقَوَضت وأضعفت الأنظمة العربية الأكثر جذرية واستقلالية. ويبدو التعارض صارخاً بين التحوّلات الجذرية في أوروبا مع أقل كلفة بشرية (دموية) واقتصادية (مالية ومنشآتية) فيما يمكن اعتباره استثناءً تاريخياً من جهة، وبين الكلفة المذهلة بشرياً (عشرات بل مئات الألوف من القتلى والجرحى والمصابين) واقتصادياً (هدر عشرات بل مئات المليارات من الدولارات وتدمير البنى التحتيّة والمنشآت الإنتاجيّة الأكثر تطوّراً) للمحافظة على الأوضاع السائدة في المنطقة العربية والحؤول دون اختلال التوازن القائم فيها، فيما يمكن اعتباره كذلك استثناءً تاريخياً من جهة ثانية. قد يفسّر هذه المفارقة عداءُ الولايات المتحدة الأميركية للأنظمة «الشيوعية» والتوازنُ العسكري الذي كان قائماً بينها وبين الاتحاد السوفياتي من جهة، وتحكّمها بالأنظمة العربية الموالية لها واختلال التوازن العسكري بينها وبين معارضيها في المنطقة العربية من جهة ثانية. وأما ظهور المثقّفين العرب بمظهر أكثر هامشية وعزلة من نظرائهم في الخارج فقد يفسّره، إلى جانب ما سبق ذكره، ما تتّسم به الثقافة في العالم اليوم من انسداد أفق، وما يعرفه أصحابها من دور متزايد الهزال ومتناقص الأهميّة، وتفاقم آثار ذلك في المناطق المتخلّفة (ومنها المنطقة العربية وضمنها لبنان).

□□□

يشكّل ما تقدّم تمهيداً يحدّد الإطار الخاص الذي يجدر بالملاحظات التالية أن توضع داخله.

أولى هذه الملاحظات تتعلّق بمسألة صنع القرار في لبنان والمنطقة العربية، حيث تكرَّس بشكل فاضح وحاسم كونُ القوى المحلية ليست هي التي تقوم بذلك، وأنّ الإجراءات الأكثر أهميّة والأبعد أثراً في الأوضاع الداخلية وتطوراتها تتمّ في الخارج، من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها خاصّة، ومن قبلها وحدها بالأخصّ. ويتفق مع ذلك أن تكون السمة المميّزة الغالبة للمثقف اللبناني والعربي هي **التبعية**، وهي تبعيّة تتفاوت ظهوراً وخفاءً وقوّة وضعفاً بدءاً من الولاء الكامل وصولاً إلى المعارضة التي تلتزم الأسس التي يقوم عليها ذاك الولاء؛ كما أنها تتّخذ أشكالاً وصيغاً متعدّدة ليست عملية التقليد التام أو التبنّي المطلق لوجهات النظر «الخارجية» وأطروحاتها أو عملية تعديلها أو إعادة إنتاجها لملاءمة الظروف المحليّة إلاّ بعضاً من أبرزها. وليست التبعية الثقافية أمراً طارئاً، فقد عُرفت في القرن الماضي واشتّد أثرها بعد الحرب العالمية الأولى. وقد تميّزت آنذاك بالسطوة الفرنسية أو الإنكليزية بشكل خاص ـ حسب مناطق السيطرة والنفوذ الاستعماري الفرنسي أو الإنكليزي ـ قبل أن تشهد هذا التحوّل المتزايد نحو الهيمنة الأميركية. وإزاء نزعة التغريب هذه ينهض اتجاه مشرّق ذو مرتكزات إسلامية لا يخلو بدوره في هذه المرحلة من تبعية يمكن اعتبارها «ثانوية» ـ نسبة للموقع الثانوي الذي تحتلّه مرجعيتها الخارجية في توازن القوى العالمي ـ يتنازعها اتجاهان كبيران يجسّدهما كل من النفوذين السعودي والإيراني فيها. ومقابل هاتين التبعيتين (التغريبية والتشريقية) يعاني التيّاران القومي والشيوعي من أزمة بدأت بالنسبة للأول منهما منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ لكنها تعرف اليوم أكثر مراحلها حدّة وحرجاً بعد هزيمة العراق مطلع هذا العام والانخراط العربي شبه الكامل في عملية الصلح مع إسرائيل في فصله الأخير؛ بينما لم تغب على ـ تفاوت في الدرجة والطبيعة ـ عن الثاني منذ نشأته، وإن كانت اليوم في أكثر مراحلها تشنّجاً ومصيرية مع اندحار «الشيوعية» في قلعتها الأولى وحصونها الملحقة وتهدّم أطروحاتها والارتداد عنها إلى ما يكاد يكون نقيضها. ورغم التباين بين هذين التيّارين واقتراب أولهما من التشريق الإسلامي وتجاوب ثانيهما مع التغريب الأوروبي، فإنّ ما يجمع بينهما اليوم بشكل خاص هو غياب المرجعية المركزية التي شكّلت إلى حين عاملاً هامّاً من عوامل التماسك والاستمرارية لدى كلّ منهما. وإذ يغلب التشتّت والتفتّت على الشيوعيين والقوميين يكاد الاستقطاب الثقافي يقتصر على الطرفين الأوّلين: الإسلامي حيث تطغى السلفية على ما عداها من اتجاهات، والتغريبي حيث تطغى الليبرالية على سواها من نزعات. وتكاد الساحة الثقافية تُختصر إلى مواجهة ضمنية أو معلنة بينهما. إلاّ أنّ أياً منهما لا يقدّم أجوبة على المسائل الحيوية التي تطرحها التطوّرات الراهنة. فبين الالتحاق بالغرب أو الارتداد إلى السلف يجري إلغاء الواقع العيني؛ وبين الانبهار بتقدّم الغرب الرأسمالي الحديث والإدبار إلى ظلامية القرون الوسطى تتمّ عملية تعمية عن المتطلّبات المطروحة والحاجات الراهنة. وإذ يُتنازع النتاج الثقافي بين فولكلورية إغرابية استعراضية وتزمّتية تعصّبية انغلاقية، يجري تشييء الإنسان اللبناني والعربي كقوّة خلاّقة مبدعة وتشويهه واحتقاره واسترقاقه.

ليس صدفة ضمن هذا المنظور أن تتصدّر إشكالية المعاصرة أو الحداثة، والتراث أو الأصالة، سُلّم اهتمامات النخب الثقافيّة معبّرة عن هذا المأزق الذي تفرضه التبعية ووجهها المعاكس، الاتباعية، على الوضع الثقافي، حيث تخبو أو تضمحلّ **معالجة القضايا المحورية** الخاصّة بالمجتمع وثقافته: من يملك القرار السياسي، وكيف تعمل آلية السلطة، وأين موقع الثقافة في هذا كلّه؟ من يحدّد ما ينتج وكيفية إنتاجه والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه على المسوى الاقتصادي عامّة

والثقافي خاصّة؟ من يعبّر عن مصالح المنتجين، وما هي الأشكال التي تتخذها عمليات استغلالهم من قبل المالكين والمستثمرين والمتسلّطين، وما هو الدور الذي يؤدّيه المثقّفون في ذلك الصراع بين الطرفين المذكورين؟ ما هي الأولويات التي تفترضها الأوضاع العالمية والمحلية المستجدّة في لبنان والمنطقة العربية، وما هي التبعات - خاصة على الصعيد الثقافي - التي تنتج عن بلورتها على الصعيد الاجتماعي؟ ما هو المشروع الثقافي الحضاري الذي يمكن أن يشكّل محور استقطاب خاص (كتيّار ثقافي) وعام (كتيّار اجتماعي - سياسي) يلتحم بحركة تاريخية ويشكّل عنصراً مكوّناً من عناصرها الأساسية الفاعلة؟

□□□

رغم بقاء هذه القضايا ومثيلاتها معلّقة، فإنّ التضخّم الذي يسم تناول إشكالية الحداثة والأصالة ذو مغزى خاص لا يقتصر على كونه ناتجَ التبعية الثقافية. إنه كذلك مؤشر على مأزق آخر محوره العلاقة بالطرف الغربي الرأسمالي، ويتمثّل في التعارض بين الحاجة إلى تأكيد الهوية الذاتية والتطلّع إلى الاستقلال والتحرّر والسعي إلى النهضة والتقدّم من جهة، وبين الصراع مع هذا الطرف الرأسمالي المتطوّر المعني بهذه المسائل من جهة ثانية. ففي الوقت الذي لم تعد فيه الثقافة إلماماً عابراً ببعض المعارف الشائعة يتيح لمن يتقن التعبير (والمكتوب خاصّة) التصرّفَ بها بشكل يتقدّم فيه فهماً ومعالجة للمسائل المتداولة على الجمهور الذي يتوجّه إليه، كما لم تعد تعني التداول البارع لبعض الفكرويات المبسّطة المستندة إلى مسلّمات وأحكام جاهزة أو إلى تحليلات ومواقف في ظروف وأوضاع تاريخية مباينة للواقع، أضحت الثقافة قبل أي شيء آخر اختصاصاً دقيقاً في ميادين العلوم، (ولا سيّما الإنسانية والاجتماعية)، واطّلاعاً واسعاً على الإنجازات المستحدثة فيها، وتفترض سبراً معمّقاً للظواهر المتعدّدة وقدرة على التحليل والربط والاستنتاج لتقديم وجهة نظر متماسكة ومتميّزة. ويستلزم ذلك المقدرة على بلوغ وسائل المعرفة وتملّك تقنياتها والدربة على مناهجها والمهارة في استخدامها. ومن المعروف أن المعلومات تشكّل شرطاً لازماً ومتحكّماً في الإنتاج الثقافي إلى حدّ أنّ فعالية هذا الأخير مرتبطة إلى حدٍّ كبير بقدر اعتماده على الصحيح والحديث منها. ولمّا كانت مصادر المعلومات متعدّدة ووتيرة تجدّدها متزايدة الارتفاع فقد برزت حاجة ماسّة إلى تضافر جهود جماعية لا يمكن في معظم الحالات لغير المؤسسات الثقافية المختصّة تأمينها. وضمن هذا المنظور تبرز الضرورة القصوى لقيام مراكز المعلومات والتوثيق والبحوث العلمية والمكتبات الاختصاصية على أسس متطوّرة وميسّرة الخدمات العامّة لتوفير متطلّبات العمل الثقافي الرصين. إلّا أنّ التوصّل إلى المعلومات وإتقان مناهج استعمالها يطرحان مسألة التعامل والتفاعل مع مصادرها، وأغلب هذه المصادر قائم في البلدان الرأسمالية الغربية المتطوّرة ذات التاريخ الاستعماري المريع والاختراقات والامتدادات الإمبريالية المدمّرة في بلادنا. وليس لنا أن نذكّر بمجازر الفرنسيين في الجزائر وسورية، أو بالكوارث التي خلّفها البريطانيّون في فلسطين والخليج، أو بالاجتياح الذي قامت به لمصر قواتُ التحالف التي شكّلها هؤلاء وأولئك مع الإسرائيليين لإسقاط «دكتاتورية» عبد الناصر وإعادة «حرية» الملاحة إلى قناة السويس سنة ١٩٥٦، أو بالإنزال العسكري الأميركي في بيروت عام ١٩٥٨ أو في سيناء عام ١٩٧٣... فليست هذه إلّا معالم نافرة في تاريخ مديد من النهب والتدمير والاجتياح اليومي للمنطقة العربية على جملة من المستويات ليس الثقافي بينها أقلّها تأثّراً، وليس توجّه النخبة الثقافية العربية إلى هذه البلدان بالذات للتعلّم والتكوين الثقافي أقلّ نتائجه مفارقة. وإذ بدت البلدان المذكورة مرجعاً علمياً وثقافياً لا غنى عنه للكثير من أعلام الثقافة والفكر العرب الذين نهضوا لتبنّي القضايا القومية والوطنية في المنطقة العربية، فقد تقدّمت في الوقت نفسه عدوّاً شرساً لشعوب هذه المنطقة وقضاياها وعاملاً حاسماً من عوامل تمزيقها وتخلّفها لتأمين أفضل شروط استغلالها والسيطرة عليها. وعرف المثقّفون العرب من خلال ذلك **إشكالية العلاقة المركّبة بين المراكز الرأسمالية الغربية المتطوّرة وبين بلدانهم المتخلّفة** التي تبدو قضية **الديموقراطية** فيها أكثر القضايا الخلافية بين الطرفين بلورة لها، ومن أكثرها راهنية وتعرُّضاً للاستخدام المغرض.

□□□

منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر شكّلت الأنظمة السياسية للدول الرأسمالية المتقدّمة نموذجاً للغالبية من المثقّفين العرب سعوا لاحتذائه والاقتداء به في مواجهتهم للنظام السياسي الاستبدادي الذي كان مهيمناً في بلادهم. ولم يفت كثيراً منهم ملاحظة اختلاف مواقف هذه الدول في مستعمراتها عنها في بلادها الخاصّة. إلّا أنّ النقد الجذري والصارم لهذه الأنظمة لم يُعرف كما عُرف على يد المثقّفين الماركسيّين (حزبيّين وغير حزبيّين) الذين اهتمّوا بإلقاء الضوء على الطبيعة الإمبريالية لهذه الدول الرأسمالية في الوقت الذي قدّموا فيه أفضل المساهمات في تحليل المسائل الاجتماعية في لبنان والبلاد العربية ومعالجتها، وتصدّروا في أحيان كثيرة حركة التغيير الديموقراطي فيها. ولكن هذه المواقف لم تتوصّل إلى طرح مسائل الاستغلال والقمع داخل الأنظمة الشيوعية، أو تتناول علاقات الاتحاد السوفياتي الإمبريالية مع الخارج، وبقيت تبعيتُها «للحزب القائد» أو «الاتحاد السوفياتي العظيم» علامَة فارقة فيها، معرّضة منطق نقدها السليم للأنظمة العربية والإمبريالية الأميركية والأوروبية للخلخلة والطعن.

واليوم إذ تعرف الإمبريالية مركزية عالية مع الهيمنة الأميركية على العالم، وإذ تَسْعى الدول الاشتراكية السابقة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية إلى اعتماد النموذج الرأسمالي الغربي والانخراط في العلاقات الرأسمالية الدولية، فإنّ التعرُّض لهذا النموذج يصبح من

المهمّات الملحّة المطروحة على المثقفين لتحديد النمط من العلاقات الاجتماعية والسياسية الذي يمثّل حلاً لمشكلات بلادهم ويعبّر فعلاً عن طموحاتهم وتطلّعات شعوبهم.

من الواضح أن النظام الرأسمالي الليبرالي قد وفّر في الدول التي تبنّته مجالاً واسعاً من الديموقراطية للهيئات والتنظيمات والمجموعات السياسية المعبّرة عن الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية داخلها. وتبدو فعاليته مرهونة إلى حدّ كبير بقدرته على تخطّي الأزمات المختلفة التي تتعرّض لها بنيته الاجتماعية، إذ يأتي الصراع الطبقي فيها معبّراً عن تناقضات اقتصادية حادّة بشكل خاص. والملاحظ أنّ الصراع السياسي ضمنه قلّما يتخطّى قوّتين أو اتجاهين سياسيين معبّرين عن المصالح الرأسمالية الكبرى. ولا يبدو مع ذلك الخلافُ بين هاتين القوّتين جوهرياً، بحيث يمكن أن تحلّ الواحدة محلّ الأخرى دون أن يشكّل هذا التغيير تحوّلاً جذرياً في نمط الحكم أو النظام السياسي. إلّا أنّ ما يتيح لهذه اللعبة الديموقراطية أن تنجح وتستمر هو هذا التوافق الذي يقوم بين الأجنحة البورجوازية المشاركة فيها على أمرين: حصر الصراع السياسي فيما بينها وتهميش القوى الاجتماعية المنتجة في الأرياف والمصانع والحرف من ناحية، والتنافس المحموم من ناحية ثانية مع الدول الرأسمالية الأخرى لبسط أوسع منطقة نفوذ ممكنة في العالم بهدف تأمين الحدّ الأقصى من النهب للمواد الأوّلية ومصادر الطاقة ومن التسويق لمنتجاتها الصناعية والتسهيل لوسائل اتصالاتها ومواصلاتها. وليس من الغرابة في شيء أن يتضافر الأمران، وأن يحكم الثاني منهما الأول في علاقة التضافر هذه. إذ بقدر ما يؤمّن النفوذ الإمبريالي نموّاً رأسمالياً مطرداً ووفرة اقتصادية عالية، فإنه يتيح لهذه الأجنحة أن تحوُل دون المنتجين، بتقديماتها العالية لهم، والمعاناة الحادّة التي تدفعهم إلى النضال ومواجهة مستغلّيهم.

وإذا كان هذا سرّ نجاح النظام الرأسمالي الليبرالي فإن أي دولة من الدول غير الإمبريالية ليست قادرة على امتلاكه، وهذا هو ما يفسّر إلى حدٍّ كبير الأزمات الحادّة التي تعصف بهذه الدول التي تتعرّض لصراعات طبقية حادّة في الداخل ولا تملك الآلية الفعّالة القائمة في الدول الإمبريالية لمواجهتها. ضمن هذه الأوضاع تظهر **مهمّة التغيير المنوطة بالمثقف** في البلدان المتخلّفة (ولبنان والبلاد العربية منها) مركّبة ومعقّدة. فهو إذ يواجه عسف النظام السياسي القائم يجد نفسه أمام خيار وحيد يأخذ به وينتصر له، هو الخيار الديموقراطي. ولكنه إذ لا يمكنهُ تقديمه كما هو جاهز وممارَس في الغرب الرأسمالي لأنه لا يشكّل حلاً بل يدفع نحو مأزق جديد، فإنه يواجه مهمّة تقديمه نقدياً بفضح آلية عمله في المراكز الرأسمالية، وإيجابياً بتأمين شروط فعاليته المحلية عبر إشراك أوسع القوى المنتجة فيه. وهذا هو ما يفترض قطع علاقة التبعية بالإمبريالية من ناحية، وإنشاء نظام اجتماعي نقيض للنظام الرأسمالي من ناحية ثانية.

قد يجد البعض في طرحٍ كهذا مثالية (طوباوية) مستحيلة التحقيق، إلّا أنه في ردّة فعل كهذه عليه قد تكمن أولى عمليات الإحباط الذي يُعمل على سريانه وتغلغله في همم المثقّفين ونفسياتهم كي يتخلّوا عن دور لا يمكن أن يضطلع به غيرهم. وهذه بالذات أولى عمليات المواجهة التي تخوضها الإمبريالية بذكاء ضد المتعرّضين لمصالحها، وفي هذا وحده يؤكّد واقعيته وبالتالي إمكان تحقيقه.

□□□

لعل في التبعية المذلّة العالمية اليوم للولايات المتحدة الأميركية أن يكمن العائق الأكبر إزاء محاولات التغيير الديموقراطي الراهنة في البلدان المتخلّفة. فعندما تنتظم دول العالم إجمالاً في الخط السياسي الذي يمليه أو يرتئيه هذا البلد لحماية مصالحه فإنها لا تؤكّد عجزها وبتعيتها وحسب، بل تكرّس أيضاً الاعتقاد السائد بأن **نظامه هو النموذج الناجح الصالح للاحتذاء**. وهكذا يتيح البلد المذكور لنفسه أن يفرض قانونه على الدول الأخرى بتحكّمية مثيرة. وفيما يتعدّى حربه المدمِّرة والمستمرّة للعراق التي يقدّم عبرها المثلة لسواه من البلدان التي قد تفكّر بالخروج عن قانونه، يبيّن يومياً للعالم أجمع ما هو مسموح وما هو ممنوع، وخاصة ما يسمح لنفسه به ويمنعه عن سواه، بدءاً من حرية السوق التي وضعها شرطاً لإعطاء شهادة حسن سلوك للدول المتنكّرة لاشتراكيتها كي تحصل على مساعدات وتنخرط في النظام الرأسمالي العالمي ـ وهي حرية لا يلتزم بها على الإطلاق حين يتعلّق الأمر على سبيل المثال بصادرات البضائع اليابانية إلى أميركا وأوروبا ـ ، وصولاً إلى الحظر الذي يفرضه على الدول الساعية إلى امتلاك سلاح نووي أو استراتيجي، في الوقت الذي يكدّس فيه مع حلفائه أكبر ترسانة نووية واستراتيجية، ويقوم، في الوقت الذي يجري فيه تدمير«المدفع العملاق» في العراق، برعاية مؤتمر السلام العربي ـ الاسرائيلي في مدريد، ويُجري مع اسرائيل وعلى أرضها تجربة لصاروخ آرو الاستراتيجي الذي يدخل في نطاق الاتفاق القائم بينهما في برنامج «حرب النجوم» الذي يساهم بـ ٨٠٪ من كلفته، بينما تقوم اسرائيل حليفته المحظية بقصف الجنوب اللبناني وتُتابع بناء المستعمرات في الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلّة في أكبر عملية تحدٍّ للقرارات الدولية واستخفاف بها. وهو إذْ يضع سورية وليبيا على لائحة الدول الإرهابية ويفرض على الأخيرة عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية لا يتورّع عن اجتياح غرانادا وباناما والعراق ودعم مجاهدي أفغانستان وكونترا نياكارغوا وأونيتا أنغولا. وضمن هذا المنظور يأتي دعم هذا النظام للعماد عون في لبنان، واجتياحه للكويت وكأنهما تقليد غبي وجلف للإمبريالية الأميركية وانسياق أخرق وأرعن في الوجهة التي استدرجته إليها وشجّعته عليها بسلوكها قبل أن تفعل ذلك بكلامها.

وإذا بدت هذه الأمثلة متّصلة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية فإن صورتها في الداخل ليست بأفضل حال منها. فهي

البلد الصناعي المتقدّم الوحيد الذي لا يوجد فيه ضمان صحّي، وإنّما يوجد فيه أكبر نسبة من السجناء وأعلى نسبة في الجرائم ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز أو السيدا) في العالم. وهي البلد الذي يعدّ من أغنى بلدان العالم يحصل فيه مليونان ونصف من الأشخاص كعائدات صافية ما يحصله ١٠٠ مليون شخص في أسفل السلّم الاجتماعي، ويعيش ١/٥ الصغار فيه تحت عتبة الفقر وهم يشكّلون ٤٠٪ في مدينة نيويورك، في حين تبلغ ديون الدولة فيه أكثر من ٤ آلاف مليار دولار أي ما يوازي ٣ أضعاف مجمل ديون دول الجنوب (العالم الثالث) تقريباً (وهي تبلغ ١٣٤٠ مليار دولار) ويفقد عشرات الألوف من صغار المودعين ثرواتهم المتواضعة في بلد لا ضمان فيه ضدّ البطالة أو الشيخوخة وذلك عبر إفلاس صناديق التوفير الذي بدّد مئات المليارات من الدولارات العام الماضي، وما رافق ذلك ولحقه من تداعي كثير من المصارف التي يقف عدد منها اليوم على حافة الإفلاس. إنّ النظام الرأسمالي الليبرالي الذي يحمل الحرب والعدوان والتسلّط والدمار إلى العالم، ويأتي بهذه الصورة القاتمة في بلد الغنى والقوّة والتقدّم التقني يجيء في البلدان الفقيرة والمتخلّفة بالكوارث المريعة. ففي الجنوب (العالم الثالث) يعيش ٣ مليارات شخص على حافّة المجاعة، ويعيش ١/٣ السكّان بدخل يومي يزيد قليلاً عن دولار واحد ويقلّ عن ٦ فرنكات فرنسية (أي أقل من ١٠٠٠ ل.ل. بأسعار الصرف الجارية اليوم) ويموت سنوياً ١٤ مليون طفل (أي ما يعادل ٤٠ ألف طفل يومياً) بسبب نقص التغذية والعناية الصحيّة، ويوجد ١٠٠ مليون ولد بين سنّ السادسة والحادية عشرة خارج المدرسة، وفي بنغلادش وحدها حيث يسود النظام الرأسمالي على النمط الغربي بصيغته التبعية يموت ٨٧٠ ألف طفل سنوياً أي ما يفوق ٢٤٠٠ طفل يومياً. كما تضاعفت الديون الخارجية لبلدان الجنوب في نهاية العقد الماضي عمّا كانت عليه في بدايته وبلغ ما أعادته إلى الدول الدائنة في الشمال في السنة الأخيرة (١٩٩٠) فقط ١٤٠ مليار دولار أي ما يزيد على ١/٥ عائدات صادراتها. وفي أميركا اللاتينية وحدها بلغت الديون التي كانت ٢٠٠ مليار دولار في بداية الثمانينات ٤١٦ مليار دولار في نهايتها، بينما دفعت أقساطاً وفوائد خلال هذه الفترة ما يوازي ٢٠٠ مليار دولار!

وبقدر ما تبدو هذه القسمات الأولية للعالم مخيفة فإنها تستدعي تصدّياً جذرياً لها يقع جانب كبير من المسؤولية فيه على أولئك الذين يعونها ويستوعبون أبعادها أكثر من غيرهم، أي على المثقّفين عامّة ومثقّفي العالم الثالث قبل سواهم. وإذ يُذكر هؤلاء الأخيرون على هذا النحو، فلأنّ مهمّتهم واحدة أو مشتركة (كسر التبعية للإمبريالية وبناء نظام نقيض للتسلّط والاستغلال الرأسمالي) تفترض تضافر جهودهم ومساهماتهم.

□□□

في تولّي مثقّفي العالم الثالث (وبينهم العرب وضمناً اللبنانيون) لهذه المهمّة الاستراتيجية، يجد غير الملتحقين منهم بالأنظمة التبعية بين المثقّفين في الدول الرأسمالية المتقدّمة قلّةً من الحلفاء. فإلى جانب هؤلاء المثقّفين الذين ينخرط معظمهم في السياسة الإمبريالية لدولهم أو يتبنّون في أغلبيتهم نظرة مركزية تُسقط على بقية العالم (أطرافه) رؤيتها وتعمّم تجربتها، ينهض كذلك متنوّرون وثوريون يرفضون الظلم والاستغلال اللذين يرسيهما النظام الرأسمالي في العالم، ويسعون إلى نظام أكثر عدالة ومساواة يوفّر على الإنسانية الكثير من المآسي ويتيح لها تطوّراً أفضل. مع هذه القلّة، أو الندرة، من المثقّفين لا يجد مثقّفو العالم الثالث المذكورين الحلفاءَ الذين يساعدونهم في عملية سعيهم الشاق لتحصيل المعرفة والخبرة والعلوم الحديثة وحسب، وإنّما يجدون كذلك الحلفاء الذين يؤازرونهم في عمليات القمع والتنكيل والإرهاب التي تلحق بهم. ووجها التحالف متّحدان بقدر ما تشكّل المعرفة شرط التطوّر والقوّة والانتصار، وفي الوقت نفسه شرطَ الوعي والتحرّر والتغيير، ليحقّق الإنسان عبر هذه المجالات جميعاً ذاته الإنسانية. وإذا كان القمع يستهدف وجود المثقّف المعارض في جسده وعيشه وحركته فإنّه مع ذلك لا يقتصر عليه، بل ينتشر ويتّسع ليبلغ المدى الحيوي لهذا الوجود. فعدا ما يتعرّض له هذا المثقّف في لبنان والبلاد العربية من عمليات اعتداء تصل إلى حدّ الاغتيال، واعتقالٍ لا يعرف معه حدّاً للتعذيب ولا مدى زمنياً للسجن، ومن ملاحقات ومضايقات في عمله ومسكنه، فإنّه يواجه أوجهاً للقمع تتّصل بنشاطه المباشر حيث يقدّم مجال النشر بعضاً من أبرز الأمثلة المعبّرة عن ذلك.

ففي هذا المجال يصطدم المثقّف بسلسلة معقّدة من العوائق تبدأ من التوجّه بأعماله إلى وسائل النشر المتفرّقة ولا تنتهي عند مواجهة هذه الأعمال لحواجز الرقابة المتعدّدة والمتنوّعة بتنوّع الأنظمة السياسية في المنطقة العربية. وإذا كانت الوسائل والميادين الثقافية، من دور نشر وصحافة وتلفزيون، قد عرفت تطوّراً كبيراً في العقدين الأخيرين، فإن الجانب الإعلامي يبرز فيها عاملاً خطير التأثير على التعريف بنتاج المثقّفين والحثّ على الاطّلاع عليه، إلى حدّ يكاد يكون فيه مدى اتّساع التوزيع (وبالتالي فعالية الإنتاج الثقافي) محكوماً بصورة متعاظمة بهذا العامل الإعلامي (والإعلاني). ولكن الإعلام في النهاية جهاز بيد قوى سياسية واقتصادية محلية وعالمية يدافع عن وجهة نظرها ويخدم مصالحها، حيث يمكن للعلاقة بين المعروف والمجهول، والمبرز والمطموس، والمعلن والمغفل، أن تطرح بالنسبة للمثقّفين وأعمالهم على هذا المستوى، وحيث لا يجدر النظر إليها خارج مشكلة تمييز الصدق من الكذب، والحقيقة من الزيف، والصحّة من التزوير، وذلك في الموقع المحدّد الذي يشغله هذا الإعلام، والخط العام الذي تندرج فيه نشاطات أجهزته.

ليس صدفة أن تكون أعمالُ الصحافيين بناء لذلك هي

الأكثر تداولاً في وسائل الإعلام، أو أنّ تهلّل هذه الأخيرة لأعمال قد تكون مفتقدة للحدّ الأدنى من الشروط الإبداعيّة. ولكن المؤسف أن لا تجد بعضُ النتاجات من يذكرها، بل أن لا يعرف بعضها طريقه إلى النشر (منذ أكثر من خمس سنوات وترجمة رواية أيتماتوف الرائعة **ربّ يوم أطول من قرن** مخطوطة ناجزة تبحث عن دار نشر تتبنّاها).

يبقى أنّ الوضع الاقتصادي المزري للبنان ومعظم البلدان العربية يجعل عدد القرّاء محدوداً، ويشير البعض إلى تناقصه، الأمر الذي يشكّل عائقاً كبيراً أمام المثقّف ومساعيه للوصول إلى المعنيين مباشرة بكتاباته ولإنجاز ما يهدف إليه من عدالة وتطوير وتحرير. ولكنه يشكّل بخاصّة عاملاً كبيراً مساعداً على إرساء تخلّف الثقافة عامّة في البلاد لتبقى ضعيفة هشّة إزاء التبعية المفروضة عليها، وعرضةً للتأثّر بالأطروحات السياسية والفكرية الأكثر جهالة ورجعية وكبتاً.

□□□

في موازاة الكتابة ينشط معظم المثقّفين في قطاعات مهنية عدّة يتوسّلونها أيضاً لتحقيق أهدافهم الثقافية والسياسية والاجتماعية، ويبرز **التعليم** بينها مجالاً عظيم الفعالية لاتصاله الحميم بفئة متميّزة من القرّاء وبقوّة حيويّة من قوى التغيير. ولذلك تشكّل المؤسّسات التعليمية موضوع اهتمام وحرص فريدين من قبل السلطة لضبط عملية الإنتاج الفكري والثقافي في المجتمع، وميدان صراع بينها وبين قوى التغيير المعارضة. وغالباً ما شكّلت الحركة الطلابيّة معياراً للنضال الوطني ولفعالية القوى السياسية والفكرية في البلاد، كما أعطت أوضاع مؤسّسات التعليم صورة معبّرة عن المدى المتحقّق من الديموقراطية فيها. فتوزيع المدارس والجامعات، رسمية وخاصة، وعدد التلامذة والطلاّب الملتحقين بها ونوعهم، وطبيعة المواد والمناهج التي يدرسونها، ونسبة تساقطهم على طريق صعود السلّم التعليمي ونمط الاختصاصات التي يتوجّهون إليها... إلخ، جميعها عناصر أساسيّة في تكوين مَشْهد مُصغّر عن الوضع الاجتماعي العام في امتيازاته وتفاوتاته وتناقضاته. وكثيرة هي الدراسات في لبنان التي تناولت هذه الجوانب، وكثيرة هي القوى التي طالبت بإلزامية ومجانية التعليم الابتدائي على الأقل وإعادة النظر بالمناهج. ورغم أن مسألة التعريب شغلت حيّزاً مهمّاً من اهتمام مثقّفين وسياسيين معارضين في السابق، فإنها لم تعد تذكر إلاّ نادراً في هذه الفترة التي تبدو اللغة العربية فيها معرّضة لأكبر عملية إهمال متعمّد مقابل العناية الفائقة باللغات الأجنبية(وخاصّة الفرنسية). ففي الوقت الذي يتمّ فيه اعتماد أحدث الطرق والوسائل لتعليم هذه اللغات وتُفرض في جميع المواد العلمية في المرحلة الثانوية، وفي الوقت الذي تجري فيه باستمرار دورات متخصّصة لمعلّميها وتخفض أسعار الكتب والمجلات التي تعتمدها، يجري تعليم العربية بطرق قديمة ومنفردة من قبل أساتذة لا يتقنها معظمهم مع تساهل كبير إلى حدّ الاستخفاف بامتحاناتها وأسعار مرتفعة لكتبها ومنشوراتها. حتى لتبدو هذه اللغة بحدّ ذاتها اليوم مستهدفة بمزيد من التردّي والتراجع، وفي الوقت نفسه لا يعود هناك إمكانية موضوعية لطرح مسألة التعريب.

في هذا الإطار ينبغي النظر إلى التعديل الأخير الذي طرأ على نظام الامتحانات الخاص بالمرحلة الثانوية في لبنان (المرسوم ٤١٨ في ٣٠ تموز ١٩٩٠) والذي ألغى الامتحانات الرسمية للبكالوريا ـ القسم الأول (السنة الثانوية الثانية) فجعلها مدرسية وأحلّ مكانها امتحانات رسمية استباقية لشهادة البكالوريا (في السنة الثانوية الثالثة) تقتصر على مادتي اللغة العربية وآدابها واللغة الأجنبية وآدابها، جاعلاً هاتين اللغتين على حدّ سواء من حيث الأهميّة، في إعلان فاضح للتبعية الثقافية لم تجد التصدّي الكافي لها من قبل المثقّفين والديموقراطيين رغم ما تشكّله من تكريس للتشويه الذي يسم بنية النظام التعليمي وللتصفية والإقصاء اللذين يصيبان فئات واسعة من الشعب. وقد تكون حادثة إخضاع المرشحات لامتحانات البكالوريا الفنية الخصانيّة في آب الماضي لتقديم امتحاناتهن الخطيّة الرسمية باللغة الأجنبية، بعد أنْ كنّ قد درسن برامجهنّ بالعربية بناء للتوجيهات الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، مؤشّراً فاضحاً على مثل هذا التوجّه الذي لا يحظى باهتمام مناسب من قبل مثقّفين تقع عليهم قبل سواهم المسؤوليات الوطنية والديموقراطية والحضارية والفكرية للبلاد.

هكذا تلتحم قضية الثقافة والديموقراطية على أكثر من مستوى ليستبين في نهاية المطاف الأفق السياسي الذي يحكمهما، فتفضي معالجة المثقّفين لأي جانب أو مظهر فيهما إلى أفق سياسي يضعهم في النهاية في مواجهة السلطة والقوى المهيمنة عليها، وتفرض عليهم أخيراً موقفاً منها.

□□□

من الصعب تصوّر المثقّف ـ نظراً لما تتّسم به الأنظمة السائدة في لبنان والبلاد العربية من تبعية واستغلال واضطهاد ـ، موالياً لهذه الأنظمة، بقدر ما يرتكز مفهوم المثقّف ودوره على المعرفة والوعي والعدالة والحرية، حتى لتبدو المعارضة ملازمة له إن لم تكن أحد مكوّناته الرئيسة. ومع ذلك نلحظ أن المثقّفين الموالين لهذه السلطات أكثر بكثير من المعارضين، وأن هؤلاء الأخيرين قلّما ينشطون داخل بلدانهم، إلاّ في الحالات التي تؤمّن لهم انتماءاتهم التقليدية (العائلية أو الطائفية) أو ارتباطاتهم الخارجية (مع الدول الرأسمالية الكبرى خاصّة) حماية ضدّ الإجراءات التعسفيّة التي يتعرّضون لها وضمانة لسلامتهم الشخصيّة.

يتخذ بعضُ المثقفين موقفاً سياسياً معادياً للسلطة، من ناحية، لكنه يكرّس نفوذها من ناحية ثانية بوقوفه في وجه التجديد والتحديث

بيد أن مصطلح **المعارضة والموالاة** ليس بالبساطة التي يظهر عليها، إذ قد تأتي الموالاة في صيغة المعارضة المتشدّدة شكلاً، وذلك حين تُواجَه السلطة التبعية القمعية الحاكمة بموقفٍ رافض قد يصل إلى حدّ المقاطعة أو حمل السلاح ضدّها، وذلك تحت شعارات أو مطالب قبلية أو طائفية وانطلاقاً من مصالح ضيّقة ومحصورة، أو عملاً بارتباطات مغايرة لارتباطاتها لا تغيّر وضعية التبعية والقمع فيها وربّما جعلتها أكثر تقييداً وعسفاً. لكن المسألة تصبح أكثر تعقيداً عندما تتعلّق بقضايا أشدّ تفصيلاً وتحديداً وإن لم تكن أقلّ خطراً على المدى البعيد، كما هو الحال مثلاً في ميدان الإبداع الأدبي أو الدراسات الأدبية، حيث قد يتّخذ بعض المثقّفين موقفاً سياسياً معادياً للسلطة، من ناحية، إلّا أنه يكرّس نفوذها ويقوّي دعائمها من ناحية ثانية حين يعتمد مواقف محافظة وتقليدية معادية لعمليات التجديد والتحديث في مجال البحث والإبداع. ضمن هذا المنظور تتبدّى موالاةُ المثقّفين في لبنان والبلاد العربية للسلطة الحاكمة أو للنظم التبعية القمعية المسيطرة ساحقةً.

إذا كان الموقف العام من السلطة يلملم شتات النشاطات في ميادين الإنتاج والعيش المتفرّقة، فإنّه يجدر التنبّه إلى عدم الالتفاف عليه في هذه الميادين بالذات. وإذا كان الطرح العام المتكامل بالضرورة لتَعرف المسائل الجزئية معالجة سليمة، فإنه وحده لا يكفي وينبغي أن يكون مشفوعاً بطروحات سليمة متجانسة معه في تلك الميادين المتفرّقة. بل إن صحّة المواقف في هذه الميادين مقياس لصحّة الموقف العام وضمان له في آن. لكن البلورة السليمة لهذه المواقف جميعها تشترط ديموقراطية تتيح الحدّ الأقصى من المشاركة من قبل المعنيين بها. وهذا يعني حق هؤلاء جميعاً بالمساهمة في تحديد بناء المشروع العام الذي يعمل على إنجازه باسهمهم، وفي إعادة النظر بمغزاه ككل كما في تفاصيله. لكن الواقع الفعلي يبيّن عن أن النقاش مساهمةً في البناء أو لإعادة النظر يكاد يقتصر على قلّة من المثقّفين أنفسهم، وتتحوّل الأغلبية التي تطرح المشاريع باسمها ولمصلحتها إلى جمهور تابع أو مؤيّد لهذا المشروع أو ذاك.

قد يكون في اعتماد الديموقراطية الواسعة فرصة لإغناء هذه المشاريع وتطويرها، لكن الملاحظ أن قوى التغيير نفسها تسعى كل منها لاحتكار الحقيقة، ويتولّى مثقّفوها خوض الصراع ضد القوى المحافظة ومثقّفيها من ناحية، كما يخوضونه فيما بينهم كممثّلين للقوى المختلفة التي ينتمون إليها من ناحية ثانية. والوضع العام لهذه القوى ولمثقّفيها بالذات مرسوم بهذه الثنائية المبسّطة والبدائية القائمة على التضادّ بين الاستيعاب والإبادة. فالحقيقة بالنسبة إليها قائمة في مبادئها، والبهتان هو خارجها. هكذا يكون هناك على الدوام نفي للآخر. والآخر هو ذاك الذي لا ينتظم في صفوفها أو لا يدعم مواقفها، أو لا يقبل بأطروحاتها أو يعارضها. وإذا بدت متسامحة إزاءه، فإنّ ذلك لضعف أو لحسابات لاحقة وليس عن قناعة أو اقتناع. ودليل ذلك تلك التصفيات التي يتولّاها كل طرف قادر على القيام بها؛ حتى لتبدو الديموقراطية ملجأ الضعفاء أو مطيّة الوصوليين حتى إذا ما أصبحوا أقوياء أو متنفّذين بطشوا بالآخرين دون رحمة.

ليست هذه الثنائية بريئة عن شبهة التبعية وإن كانت غير مرعاة. فاحتكار الصواب والحق والوطنية والتقرير بشأنها مماثل لاحتكار الإمبريالية القرار الخاص بالقيم الإنسانية والعلاقات بين الدول والشعوب. وإذا كانت هذه الإمبريالية تضع المنطقة العربية أمام أحد خيارين قد يختصرهما النظام السعودي والنظام العراقي، وإذا كانت الأنظمة العربية التبعية تضع شعوبها بين الموالاة والبطش، فإنّ المثقّفين الذين يرون أنفسهم ممثّلين للحق والحقيقة يستعيدون المنطق نفسه وإن بصيغ أخرى، سواء في ديموقراطيتهم الانتهازية في حال الضعف، أو في نفيهم للآخر في حال القوّة.

□□□

إن في قمع الآخر، بل في النكوص عن حماية الحرّيات العامّة وصونها، خيانة للثقافة في حدّ ذاتها، بقدر ما تشكّل هذه الحريات إنجازاً ثقافياً. فليس صحيحاً أن الناس قد «ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، وإنّما يولدون مبدئياً عبيداً، عبيد انتماءاتهم الطبقية ومواقعهم الجغرافية والتقاليد والفكرويات المحيطة بهم، وعبيد جنسهم ومكوّناتهم الوراثية وتركيبهم العضوي والغرائز والملكات والقوى العقلية والجسدية التي تُفرض عليهم. إنّ النظر السطحي إلى الأمور، والرؤية الرومنطيقية للوجود، هما اللذان يربطان بين الطبيعة والحرية، في حين يدلّ التفكّر العميق والتأمّل الواقعي على **ارتباط الحرية بالثقافة**، حتى يكاد يستحيل الفصل في النظرة إلى تاريخ الإنسانية المديد بين هذه وتلك.

وإذا كانت العبودية التي يتعرَّض لها الإنسان اجتماعية وطبيعية، فإنّ الثقافة تشكّل الشرط الضروري ـ وإن لم يكن الكافي ـ للتخلّص منها. بناء على ذلك لا تفترض الثقافة التزام قضية الديموقراطية اجتماعياً وحسب، وإنّما تفترض أيضاً نضالاً يومياً ودؤوباً لتحرير الذات من تحكّم القوانين الطبيعية وآثار اللاديموقراطية الاجتماعية والتاريخية. هذا هو الحال مثلاً فيما يتعلّق بوضع المرأة الذي يختزل في بلادنا إلى حدّ كبير جملة القضايا المتعلّقة بالثقافة والديموقراطية، إذ أن جميع الحجج التي تُعتمد من قبل المثقّفين (ذكور إجمالاً)

المعارضين لتحرّرها أو مساواتها بالرجل تستند إلى تلك الأبعاد الطبيعية ومضاعفات القهر والتسلّط اللذين أُخضعت لهما. إنّ في مثل هذا المنطق طعناً في الثقافة نفسها بقدر ما فيه من طعن في الديموقراطية، كما أن فيه محافظة على جعل الأمّهات إماءً يزدن من شروط العبودية التي يُخضِعن لها أولادهنّ. وخطورة مسألة تحرّر المرأة هي أنها تطرح إعادة نظر بالعلاقات الاجتماعية بأكملها، وبالفكرويات والقيم، ولاسيما الدينية التي تسودها، وبالصلات الأكثر حميميّة بين الأشخاص من جنس وصداقة وقرابة. إنّها إعادة نظر بالنظام القائم والسلطة الحاكمة، وبالمرتكزات الاجتماعية والمبادئ الفكرية العامّة والخاصّة التي تضمن وجودهما وتؤمّن استمراريتهما.

ولمّا كانت الحرّية لا تخيف إلّا أعداءها، وكانت الحرّية غير منفكّة عن الثقافة، فإنّنا نفهم هذا التحالف العميق، ولا يهمّ إن كان مقصوداً أو لا، بين القمع والجهل. فالسلطة التي تصادر الكتب وتلاحق الكتّاب هي نفسها التي تفرض أقسى شروط الظلم والاستغلال على المرأة خاصّة والشعب عامّة. وعندما تقوم معارضة لتلك السلطة فلا تغيّر هذه الشروط نفسها، فإنها تؤكّد لاديموقراطيتها ولاثقافتها، وتكون مشروعاً قمعياً بديلاً. وإذا لم يكن كل مثقّف ديموقراطياً فليس كل تغيير ديموقراطياً، ويبقى المثقّفون الديموقراطيون هم رهان التغيير الجذري السليم وضمانه. وهؤلاء المثقّفون هم الذين يثبتون جدرانهم الثقافية ويمارسون قناعاتهم الديموقراطية في كفاحهم العنيد ضدّ السلطة التابعة والقمعيّة، وفي مواجهاتهم للمثقّفين الآخرين موالين ومعارضين، وفي نضالهم اليومي الحثيث ضدّ الانحرافات والعاهات الذاتية.

ولمّا كان التطوّر سمة تكوينيّة مميّزة للثقافة، فإنّ الجمود والتزمّت والانغلاق تصبح نوعاً من اللاثقافة وصنوّاً للاحرية. وإذا كانت الحركة الصهيونية تقدّم في عنصريتها نموذجاً عن هذا الجمود اللاثقافي المعادي للحرية ـ كما كان حال النازية سابقاً ـ فإن مجمل الحركات السلفية المتزمّتة في لبنان والبلدان العربية لا تختلف بنيوياً عنها، من غير أن يحول التماثل البنيوي دون التناقض أو الصراع بين الطرفين، هذا إذا لم يستدعه. وليس صدفة أن ينشط الأميركيون والإسرائيليون وحلفاؤهم مؤخّراً لإلغاء قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية ويساوي بينها وبين التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. وليس مستهجناً أن تكون بعض الأنظمة العربية التابعة (في السعودية والكويت ومصر والمغرب) في عداد الدول الداعمة لهذا الموقف، بل إن بعضها يمضي إلى أبعد من ذلك حين يبادر إلى الخروج عن قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل (كما هو حال الكويت اليوم) فتؤكّد جميعها ـ ولاسيّما في الوقت الذي تمارس فيه أبشع أنماط الاضطهاد والتمييز في بلادها ـ على تلاحم التبعية للخارج مع القمع في الداخل. إلّا أن المرعب حقّاً هو الإجماع العربي على هذا التلاحم الذي تكرّس خاصّة منذ المصالحة المصرية ـ العربية، وهو الذي يفسّر إلى حدٍّ كبير المفاوضات الجارية في هذه الفترة بين العرب والإسرائيليين، والذي تنغمس فيه منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن مهّدت له خاصة منذ اعترافها بإسرائيل في ١٩٨٨/١١/١٥ ورهانها على العلاقة الحميمة بالولايات المتحدة الأميركية والانصياع لشروطها، حتى إنها لا تتورّع عن المطالبة بوجود قوّات لها في الضفّة الغربية وغزة، باحتقار دبلوماسي سعيد لنضالات الملايين من أجل الحرية والديموقراطية والحق بالعيش والثقافة في فلسطين والمنطقة العربية والعالم.

قد لا تخرج هذه التطوّرات عن التهميش الكبير الذي يلحق بالمثقّفين ودورهم، وإن كانت تجعل هذا الدور أكثر إلحاحاً وضرورة من السابق. ولعلّ المؤتمر الثاني لاتحاد الكتّاب اللبنانيين أن يكون مناسبة للنظر في أبعاد هذه المفاوضات وتبعاتها، فيقدّم في الحوارات الديموقراطية لمثقّفيه إغناءً لمعرفتهم وتطويراً لتطلّعاتهم ودفعاً بها نحو الأفضل، فيكون نموذجاً حيّاً لما يمكن أن يؤدّيه التفاعل الثقافي الديموقراطي.

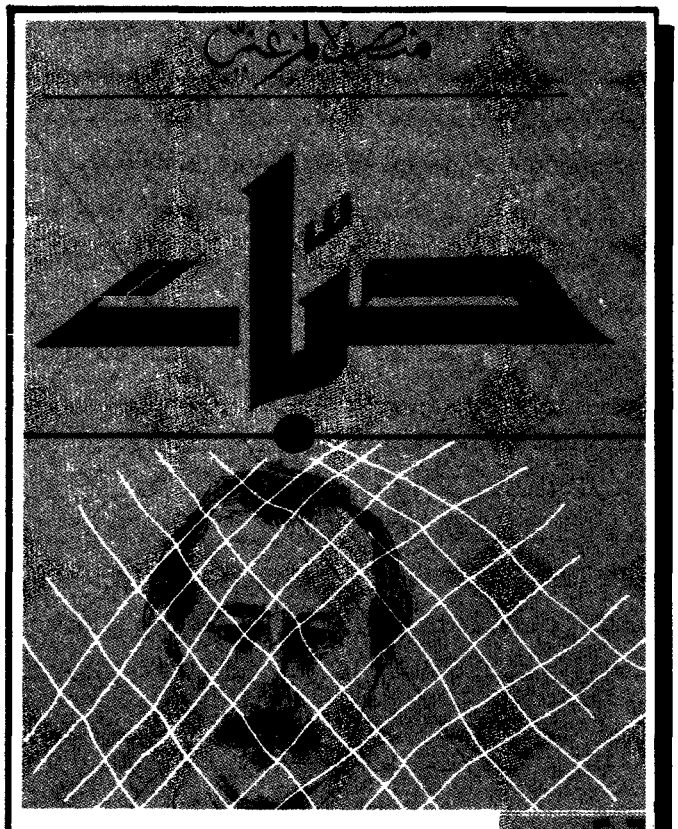

مقتّر حتى البخل في كلماته. يرسم خرائطها وفق مديات حنجرته وآفاق صوته. ولذا تزاوج الشعر عنده بالإلقاء وتناغمت الكلمات رغم خشونتها وفضائحيتها مع إيقاع صوته وحركات يديه.

في زمن النسخ المكرورة يتأكد توحُّد هذا الحادي التونسي منصف المزغني.